Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً

قسم ابن هشام الضمير المستتر إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائز الاستتار .

قال في شرح القطر : ونعني بواجب الاستتار مالا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم . ألا ترى أنك لا تقول : « أقوم زيد » ولا تقول « نقوم عمرو » . ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو : زيد يقوم ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : زيد يقوم غلامُه[1] .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك ، فقال : وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وهو مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ... وإلى مستتر جوازاً وهو ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو االغائبة أو الصفات المحضة أو اسم الفعل الماضي نحو : « زيدٌ قام ، وهند قامتْ ، وزيدٌ قائمٌ أو مضروب أو حسنٌ ، وهيهات » ، ألا ترى أنه يجوز « زيدٌ قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي[2] .

ثم اعترض ابن هشام بعد ذلك على هذا التقسيم ، فقال : تنبيه ــ هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيدٌ قام

---

(١) شرح قطر الندى ١٢٩ .

(٢) أوضح المسالك ٨٧ ـ ٨٨ .